

اختلاف الرواية اللغوية وأثره  
في اتساع أوجه الدلالة النحوية  
نصوص من شرح نهج البلاغة

لميثم البحراني (ت ٦٧٩ هـ) أنموذجاً

*Difference in Linguistic Narration  
and its Effect on The Expansion of  
Grammatical Connotations Texts from  
Sharh Nahj Al-Balaghah by Mitham  
Al-Bahrani (D.679 A.H.) As a Sample*

أ.د. هاشم جعفر الموسوي

جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية

*Prof. Dr. Hashem Jaafar Al-Mousawi*

*University of Babylon/College of Education for*

*Human Sciences*



## ملخص البحث

لا شكَّ في أنَّ الأوجه الإعرابية تتعدَّد، وتتغاير دلالاتها تبعاً لاختلاف رواية نظم تركيب الكلام، ويتَّضح منه أنَّ ألفاظاً كثيرةً في بعض التراكيب العربية قد تُعرَب بأكثر من وجه، وهو باب من أبواب سعة العربية وثراء دلالاتها.

والبحرانيُّ أبو الفضل كمال الدين مَيْثُم بنُ عليِّ بن مَيْثُم بن المَعلى (ت ٦٧٩ هـ)، من علماء البحرين الوافدين إلى الحِلَّة، وقد أكثر في شرحه على النهج من ذكر اختلافات الروايات، واجتهد في محاولة التوفيق بينها، وترجيح بعضها على بعض، بما توافر له من أدلَّة معتبرة، أهمُّها أنَّ الرواية هي الثابتة في النسخة الخطيَّة لجامعها الشريف الرضيِّ، ولاسيَّما إذا علمنا أنَّ النسخة التي اعتمد عليها البحرانيُّ هي نسخة المصنِّف، كما أفرَّ بذلك المحقِّقون، فضلاً عن اعتماده على الأدلَّة اللغويَّة التي تتَّجه بالرواية إلى أقرب المعاني المرادة في النصِّ.

وهذا البحث يحاول الكشف عن هذه المطالب، باستقراء جملةً صالحة من النصوص التي وردت في شرح نهج البلاغة للبحرانيِّ مصرِّحاً فيها بذكر اختلاف الروايات اللغويَّة، وما يستتبع ذلك من اتِّساع أوجه الدلالات النحويَّة المبنية على تعاقب العلامات الإعرابيَّة، وما ينتج عن ذلك من إمكان ترجيح رواية لغويَّة على رواية أخرى، وسترتَّب النصوص المدروسة في البحث بحسب أسبقية ورودها في الشرح.

## Abstract

There is no doubt that the syntactic aspects are numerous, and their connotations vary according to the difference in the narration of the systems of speech synthesis, and it is evident from it that many words in some Arabic compositions may be translated in more than one way, and it is one of the sections of the amplitude of Arabic and the richness of its connotations.

And Al-Bahrani Abu Al-Fadl Kamal Al-Din Maytham bin Ali bin Maytham bin Al-Mualla, D. 679 AH., from Bahrainian scholars who comes to Hilla, And in his explanation of (Al-Nahj), he mentioned the differences in the narrations, and worked hard to try to reconcile them, and give priority to some of them with the available evidence, the most important of which is that the hadith is the constant in the written version that Al-Sharif Al-Radi compiled, Especially if we know that the version on which Al-Bahrani relied is the copy of the compiler, as acknowledged by the authors, in addition to his reliance on the linguistic evidence that directs the hadith to the closest meaning of the text.

This research tries to uncover these demands by extrapolating a valid sentence from the texts mentioned in (Sharh Nahj Al-Balaghah) by Al-Bahrani, in which the difference in linguistic narratives is stated, and the consequent expansion of the grammatical connotations based on the succession of syntactic signs, and the resulting possibility of weighting a linguistic narration. According to another narration, and the texts studied in the research will be arranged according to the precedence of their inclusion in the explanation.

## توطئة

إنَّ اختلاف الروايات في الكلام المنقول عن الإمام عليٍّ عليه السلام أمرٌ ثابتٌ، تبعاً لتمايز قوّة حافظه الرواة، وقد صرّح به الشريف الرضيّ نفسه، فقال: «رواياتُ كلامِهِ عليه السلام تختلفُ اختلافاً شديداً...»<sup>(١)</sup>، ومن أمثلة ما أورده من مصاديق ذلك، ما ذكره بعد إيراد كلام الإمام عليه السلام في الخوارج: (أصابكمُ حاصِبٌ، ولا بَقِيَّ مِنْكُمْ أَبْرٌ)<sup>(٢)</sup>، قال: «قوله عليه السلام (ولا بَقِيَّ مِنْكُمْ أَبْرٌ) يُروى على ثلاثة أوجه، أحدها: أن يكون كما ذكرنا (أبر) بالراء، من قولهم: رجلٌ أبرٌ، للذي يأبُرُ النَّخْلَ، أي: يُصِلُّه، ويروى (أبْرٌ) بالياء - بثلاث نقط - يُراد به الذي يَأْبُرُ الحديثَ، أي: يرويه ويحكّيه، وهو أصحُّ الوجوه عندي، كأنه عليه السلام قال: لا يبقى منكم مُخْبِرٌ، ويروى (أَبْرٌ)، بالزاي المعجمة، وهو الواوِبُ»<sup>(٣)</sup>.

وعلى هَدْيِ الشريف الرضيّ، سار شَرَّاحُ النهج في استقراء الاختلافات التي ترد في ضبط الألفاظ، وفي العلامات الإعرابية، وفي تراكيب الكلام، اعتماداً على الاختلاف بين نسخ النهج الكثيرة التي كتبها القدماء، بدءاً من نسخة الرضيّ، وهذه النسخ محفوظة اليوم في مدن الهند وإيران ودمشق والقاهرة وغيرها<sup>(٤)</sup>، ثمَّ شرعوا في مقابلة الروايات المختلفة في هذه النسخ، وبيان سبب اختلافها، فعزوا بعض الاختلاف إلى تحريف النَّسَّاحِ، وقبلوا بعض الروايات، وحاولوا توجيهها بذكر وجهٍ مقبولٍ لها في العريّة.

والبحرانيّ «أبو الفضل كمال الدين مَيْثَمُ بْنُ عَلِيٍّ بن مَيْثَمِ بْنِ الْمُعَلَّى، ت ٦٧٩ هـ، من علماء البحرين الوافدين إلى الحِلَّة»<sup>(٥)</sup>، وهو ممَّنْ أكثر في شرحه على النهج من ذكر

اختلافات الروايات<sup>(٦)</sup>، واجتهد في التوفيق بينها، وترجيح بعضها على بعض بما توافر له من أدلة معتبرة، أهمها أن الرواية هي الثابتة في النسخة الخطية لجامعها الشريف الرضي، ولاسيما إذا علمنا أن النسخة التي اعتمد عليها البحراني هي نسخة المصنّف، كما أقرّ بذلك المحققون، فضلاً عن اعتماده على الأدلة اللغوية التي تتّجه بالرواية إلى أقرب المعاني المرادة في النصّ<sup>(٧)</sup>.

وهذا البحث يحاول الكشف عن هذه المطالب، باستقراء جملةً صالحة من النصوص التي وردت في شرح نهج البلاغة للبحرانيّ مصرّحاً فيها بذكر اختلاف الروايات اللغوية، وما يستتبع ذلك من اتّساع أوجه الدلالات النحويّة المبنية على تعاقب العلامات الإعرابيّة، وما ينتج عن ذلك من إمكان ترجيح رواية لغويّة على رواية أخرى، وسترتّب النصوص المدروسة في البحث بحسب أسبقية ورودها في الشرح:

١. في قوله ﷺ في فضل القرآن الكريم: «كِتَابَ رَبِّكُمْ فِيكُمْ، مُبَيَّنَّا حَلَالَهُ وَحَرَامَهُ... بَيْنَ مَا أُخُوذُ مِيثَاقُ عِلْمِهِ، وَمُوسَعٍ عَلَى الْعِبَادِ فِي جَهْلِهِ... وَيَبِّنُ وَاجِبَ بَوْفَيْتِهِ، وَزَائِلٍ فِي مُسْتَقْبَلِهِ، وَمُبَايِنُ بَيْنَ مَحَارِمِهِ، مِنْ كَبِيرٍ أَوْ عَدَ عَلَيْهِ نِيرَانَهُ، أَوْ صَغِيرٍ أُرْصَدَ لَهُ عُفْرَانُهُ»<sup>(٨)</sup>.

وردت رواية (مباين) في نسخ النهج بين الرفع والجرّ، وقد أعرب البحرانيّ (مباين) بالجرّ، عطفًا على المجرورات قبله، ورأى أن في جرّه تلطّفًا في المعنى، ذلك أن «المحارمَ لما كانت هي محالّ الحكم المُسمّى بالحرمة، صارَ المعنى: بين حكمِ مباينٍ وبين محالّه، وهو الحرمة»<sup>(٩)</sup>. وإنّما قدّر (بين حكم) قبل (مباين) ليصحّ جرّه، وأول (محالّه) بالحرمة؛ ليقرّ التعدّد في معنى (مباين) على سبيل الحكم وضده، وبذا صحّ عند البحرانيّ وجه

جرّ (مباين) عطفًا على المجرورات قبله، ليتّصل بمعنى ما سبقه؛ لأنّ ما قبله من أحكام القرآن الكريم المذكورة تحمل المعنى وضده، أو المعنى ونقيضه.

وهو برأيه هذا مخالفٌ لرأي ابن أبي الحديد قبله، الذي ذهب إلى وجوب إعراب (مباين) بالرفع، على أنّه خبرٌ مبتدأ محذوف، والتقدير: (هو مباين)، ومَنَعَ إعرابَ الجرّ؛ لأنّه مقطوعٌ عمّا قبله في المعنى، واستدلّ على رأيه بأنّ الأحكام التي سبقت ذكر «مُباينَ بَيْنَ مَحَارِمِهِ» تستدعي الشيء وضده، كقوله **عَلَيْهِ السَّلَامُ**: «بَيْنَ مَا أَخُوذُ مِيثَاقُ عِلْمِهِ، وَمُوسَعٍ عَلَى الْعِبَادِ فِي جَهْلِهِ»، أو تستدعي الشيء ونقيضه، كقوله **عَلَيْهِ السَّلَامُ**: «وَبَيْنَ وَاجِبِ بَوْقَتِهِ، وَزَائِلِ فِي مُسْتَقْبَلِهِ»، أمّا «مُباينٌ بَيْنَ مَحَارِمِهِ» فلا يستدعي ضدًّا له أو نقيضًا، إذ إنّ القرآن غير مقسوم قسمين، مباين بين محارمه وغير مباين، وهذا القول لا يجوز<sup>(١٠)</sup>.

وقد تابع البحراني حبيبُ الله الخوئي، فأعرب (مباين) بالجرّ عطفًا على ما سبقه بتقدير: (بين مباين وبين محارمه)، ولم يقدر (حكم) مع مباين، بل اكتفى بتقدير (بين) محذوفة وحدها، ونقد على ابن أبي الحديد رأيه ووصفه بالوهم، مستدلًّا «بأنّ القرآن الكريم ليس منحصراً في المباين، بل بعضه جدلٌ، وبعضه قصصٌ، وبعضه مثلٌ، وبعضه أحكامٌ، وبعضه ترغيبٌ، وبعضه ترهيبٌ، كما أنّ بعضه مباينٌ بين محارمه إلى غير ذلك ممّا اشتمل عليه»<sup>(١١)</sup>.

وأثبت أيضاً أنّ (بين) المقدرة هنا مضافةٌ إلى شيءٍ يقوم مقامَ شيئين، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾<sup>(١٢)</sup>، وفي قول امرئ القيس<sup>(١٣)</sup>:

قِفَا نَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ  
بِسْقَطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ



والشاهد فيه: إضافة (بين) إلى متعاطفين بالفاء، والأصل أن يعطف بالواو لا بالفاء<sup>(١٤)</sup>، إذ يصحُّ هنا تقدير (بين) المحذوفة قبل (مباين)؛ لأنه شيءٌ يقوم مقام شَيْئَيْنِ<sup>(١٥)</sup>.

وأما التستريّ فخالف ما ذهب إليه البحرانيّ والخوئيّ، وأغلظ عليهما القول، واختار رأي ابن أبي الحديد في وجوب رفع مباين، ومنع جرّه، فقال: «أما ما قاله ابن ميثم: ففيه تكلفٌ لا تَلطُّفٌ، وأما ما قاله الخوئيّ فخطبٌ؛ لأنّ ما قاله صحيحٌ جواز إضافة (بين) إلى (محارمه) من دون عطفٍ عليه، وأما (مباين) فيجب إمّا رفعه - كما قال ابن أبي الحديد - وإمّا تقدير (بين) له، حتّى يصحَّ جرّه - كما قال ابن ميثم - وحيث ما قاله ابن ميثم تكلفٌ، لا يناسب كلامه عليه السلام، يتعيّن رفعه<sup>(١٦)</sup>، ف(بين) التي يصحُّ تقديرها قبل (مباين) هي (بين) التي قدرها البحراني؛ ليعلم إعراب الجرّ في (مباين)، ويصحَّ ربطُ الكلام بالمجروراتِ قبله، لا (بين) التي وسَّع الخوئي معناها فأضافها إلى شيءٍ يقوم مقام شَيْئَيْنِ وهو مُباين، فهذا عند التستريّ خطبٌ في فهم كلامه عليه السلام، ولا سيما أنّ الرّفْعَ ظاهرُ المعنى، وهو ما يراه الباحث؛ لأنّ وجه الرفع وجهٌ لا تكلفٌ فيه من حيث الإعراب، ولا من حيث المعنى، فلا داعيَ إلى تخريجه على الجرّ، وتأويل محذوفاتٍ مقدّرةٍ لتحقيقِ صلة المعنى مع ما سبقه.

٢. في قوله عليه السلام في صفة من يتصدّى للحكم بين الأئمة وليس لذلك بأهل: «قَدْ سَاءَ أَشْبَاهُ النَّاسِ عَالِيًا، وَلَيْسَ بِهِ، بَكَرٌّ فَاسْتَكْتَرَّ مِنْ جَمْعٍ، مَا قَلَّ مِنْهُ خَيْرٌ مِمَّا كَثُرَ»<sup>(١٧)</sup>.

وردت روايتان في اللفظ (جمع) الوارد في النصّ العلويّ: الأولى بالتنوين، والأخرى بلا تنوين، والذي يهمننا منها رواية التنوين، إذ اُخْتَلِفَ في المحلّ الإعرابيّ للجمله الواقعة بعد النكرة المنوّنة على رأيين:

أحدهما: رأي ابن أبي الحديد، أن الجملة الواقعة بعد (جمع) المنون صفة له؛ لأنَّ الجمل بعد النكرات صفات، وأنَّ (ما) في هذه الجملة موصولة ومحلها الإعرابيَّ أنَّها مبتدأ خبره (خيرٌ)، أمَّا صلة الموصول، فجملة «الفعل قل، وفاعله الضمير المقدَّر»<sup>(١٨)</sup>.

وبين البحرانيُّ أنَّ المصدر (جَمَع) قد استُعملَ في موضع اسم المفعول، أي: (المجموع)<sup>(١٩)</sup>، وعلى هذا يعود الضمير المستتر في (قل) على (المجموع) المفهوم من المصدر (جَمَع) بمعنى: (من مجموع الذي قلَّ المجموع منه خيرٌ ممَّا كثر منه).

والرأي الآخر: رأي حبيب الله الخوئي، أنَّ الجملة الواقعة بعد (جمع) المنون بدلٌ منه، وأنَّ الضمير في الفعل (قلَّ) عائدٌ على الاستكثار المفهوم من الفعل (استكثر)، فيكون المعنى عنده: «من استكثر جمع الذي قلَّ الاستكثار منه خيرٌ ممَّا كثر منه»<sup>(٢٠)</sup>.

وتوجيهه لإعراب الجملة الاسميَّة مردود؛ لإجماع النحويين على إعراب الجمل بعد النكرات صفات<sup>(٢١)</sup>، ولما في رأيه من التكلُّف في تقدير ما يعود عليه الضمير، وعليه يكون رأي ابن أبي الحديد والبحرانيُّ أولى بالقبول؛ ذلك أنَّها يذهبَان إلى أنَّ الفاعل في (ما) يعود على (المجموع أو الاستكثار)، وأنَّ عودته على الاسم الموصول أولى كما يرجح النحويون؛ لأنَّه الأقرب.

٣. ومن قول للإمام عليه السلام يصف خلق الكواكب: «جَعَلَ نُجُومَهَا أَعْلَامًا يَسْتَدِلُّ بِهَا الْخَيْرَانُ فِي مُحْتَلَفِ فِجَاجِ الْأَقْطَارِ. لَمْ يَمْنَعْ ضَوْءَ نَوْرِهَا ادْهَامُ سُجُفِ اللَّيْلِ الْمُظْلَمِ، وَلَا اسْتَطَاعَتْ جَلَابِيبُ سَوَادِ الْحَنَادِسِ أَنْ تَرُدَّ مَا شَاعَ فِي السَّمَاوَاتِ مِنْ تَلَالُؤِ نَوْرِ الْقَمَرِ»<sup>(٢٢)</sup>.

وردت رواية رفع (ادهام) في أكثر نسخ النهج، لذا اعتدَّ بها الشَّراح، لكنَّ البحرانيَّ التمس وجهًا لرواية النصب، وعنده أنَّ (ادهام) مفعول به، و(ضوء نورها) مرفوع على

أنَّه الفاعل، وقد بيَّن البحراني أنَّ الإعراب على رواية النَّصب يلزم منه مقابلةً بين الضياء والظلام، «فنور القمر والنجوم لا يمنعه من الوجود والتحقُّق ظلْمَةُ الليل، بل يتعاقبان بحسب تعاقب أسبابهما المنتهية إلى قدرة الصانع الحكيم»<sup>(٢٣)</sup>، وسمَّى ابن أبي الحديد - قبله - هذه المقابلة (ازدواجًا)، ورأى أنَّ هذه الرواية «أحسن في صناعة الكتابة، لمكان الازدواج، أي: لا القمر ولا الكواكب تمنع الليل من الظلمة، ولا الليل يمنع الكواكب والقمر من الإضاءة»<sup>(٢٤)</sup>.

والرواية المشهورة برفع (ادلهمام) على الفاعليَّة، ونصب (ضوء نورها) على المفعوليَّة<sup>(٤)</sup>، واستحسن الراوندي «أن يكون (ادلهمام) مرفوعًا؛ ليكونَ فاعلًا (لم يمنع)، و(ضوء نورها) مفعوله؛ ليكون المعنى مزدوجًا لما بعده»<sup>(٥)</sup>. وفهم ابن أبي الحديد من هذا أنَّ رفع (ادلهمام) يلزم منه أن يكون لازِمًا لليل - ادلهمام السجف وجلايبب السواد - هما الفاعل في الحالتين. والمعنى: لم يمنع ادلهمام سجف الليل ضوء نور النجوم، ولا استطاعت جلايبب سواد الحنادس منع تألُّو نور القمر<sup>(٦)</sup>. وبيَّن البيهقي أنَّه: «إنَّها لم يصحَّ من الظلمة أن تمنع نور الكواكب؛ لأنَّ الله تعالى قادر على أن يزيد في قدر أنوارها على قدر أجزاء الظلمة، وإنَّها يكون الشيء مانعًا لغيره لكثرة أجزائه، ففي أي جانب حصلت الكثرة صار الآخر مغلوبًا»<sup>(٦)</sup>.

٤. في قوله ﷻ في توحيد الحق سبحانه: «لَا يُشْمَلُ بِحَدٍّ، وَلَا يُحْسَبُ بِعَدٍّ وَإِنَّمَا تَحُدُّ الْأَدْوَاتُ أَنْفُسَهَا، وَتُشِيرُ الْأَلَاتُ إِلَى نَظَائِرِهَا، مَنَعَتْهَا مَنَعَتُهَا الْقَدِيمَةُ، وَحَمَّتْهَا (قَد) الْأَزَلِيَّةُ، وَجَنَّبَتْهَا (لَوْلَا) التَّكْمِلَةُ»<sup>(٢٧)</sup>.

ذكر البحراني روايتين لـ (القديمية، الأزليَّة، التكملة) هما: النصب والرفع<sup>(٢٨)</sup>، وترتَّب على كلٍّ منهما دلالة تخالف الأخرى. فعلى رواية النصب تكون الضائرتان في

(منعتها، حمتها، جنبتها) الراجعة إلى الأدوات والآلات في محل نصبٍ مفعولات أول، و(القدمية، الأزلية، التكملة) مفعولات ثوانٍ للأفعال، و(مند، قد، لولا) محلها الرفع على الفاعلية. ومعنى الكلمة الأولى عند الشارح «أن إطلاق لفظة (مند) على الآلات والأدوات في مثل قولنا: هذه الآلات وُجِدَتْ مُنْذُ كَذَا يَمْنَعُ كونها قديمةً، إذ كان وضعها لابتداء الزمان وكانت لإطلاقها عليها متعينة الابتداء، ولا شيء من القديم بمتعين الابتداء، فينتج أنه لا شيء من هذه الأدوات والآلات بقديم»<sup>(٢٩)</sup>.

أمّا معنى الكلمة الثانية (قد) فإنها «تفيد تقريب الماضي من الحال، فإطلاقها عليها كما في قولك: قد وُجِدَتْ هذه الآلة وقت كذا، يَحْكُمُ بِقُرْبِهَا من الحال، وعدم أزليتها، ولا شيء من الأزلي بقريب من الحال، فلا شيء من هذه الآلات بأزلي»<sup>(٣٠)</sup>، فإطلاق لفظة (قد) على هذه الأدوات، والآلات يمنعها من أن تكون أزلية.

والحال نفسها بالنسبة إلى الكلمة الثالثة، إذ تجنب هذه الأدوات والآلات أن تكون كاملةً ف«وضع (لولا) دالاً على امتناع الشيء لوجود غيره، فإطلاقها عليها في مثل قولك عند نظرك إلى بعض الآلات المستحسنة، والخلقة العجيبة، والأذهان المتوقّدة: ما أحسنها، وأكملها، لولا أن فيها كذا، فيدلُّ بها على امتناع كمالها، لوجود نقصان فيها، فهي مانعة لها من الكمال المطلق»<sup>(٣١)</sup>.

أمّا رواية رفع (القدمية، الأزلية، التكملة)، فوجهها البحراني بأن تكون الضمائر المتصلة بالأفعال مفعولاتٍ أول، و(مند، قد، لولا) مفعولات ثواني، وأن (القدمية، الأزلية، التكملة) مرفوعات على الفاعلية، وتقدير المعنى: «أن قدمه تعالى، وأزليته، وكماله منعت الأدوات، والآلات من إطلاق (مند، وقد، و لولا) عليه سبحانه لدلالاتها على الحدوث، والابتداء المنافيين، لقدمه، وأزليته، وكماله»<sup>(٣٢)</sup>، وقد رجح البحراني

رواية نصب (القدمية، الأزلية، التكملة) على أتمها مفعولات ثوانٍ للأفعال؛ «لوجودها في نسخة الرضي عليه السلام بخطه» (٣٣).

وتابعه حبيب الله الخويي في قوليه، فذكر أن: «المروي عن نسخة الرضي نصب (القدمية، والتكملة، والأزلية) ومن بعض النسخ رفعها، فعلى الرواية الأولى الضمائر المتصلة مفعولات أولٌ للأفعال الثلاثة، ولفظة (منذ، قد، لولا) في موضع الرفع على الفاعل، والمنصوبات الثلاثة مفعولات نائبة بالواسطة، وعلى الرواية الثانية، فارتفاع الأسماء الثلاثة على الفاعلية، والضمائر المتصلة مفاعيل أول (منذ، وقد، ولولا) مفاعيل ثوانٍ» (٣٤).

وتابعه عباس الموسوي أيضًا في ترجيحه وجه النصب، ناقلاً ما استدلل به البحراني بتمامه (٣٥). أمّا المستري فلم يرتض ما ذكره البحراني، وذهب مذهباً مخالفاً، فعَدَّ (القدمية، والأزلية، والتكملة) منصوباتٍ على نزع الخافض، مستدرِكاً على أصحاب المعجمات أن الأفعال الثلاثة (منع، حمى، جنب) تتعدى إلى مفعولين: الأول منها مفعولٌ صريحٌ، وتتعدى إلى الثاني بواسطة (عن) أو (من)، وليست هذه التعدية في المعجمات، ولذا أعرب (منذ، وقد، ولولا) الواردة في قول الإمام عليه السلام بدل بعضٍ من كلٍّ من الضمائر المتصلة في (منعتها، وحميتها، وجنبتها)، ودليله على ذلك أن الأدوات والآلات المذكورة هي نفسها (منذ، وقد، ولولا) وغير ذلك، فيصحُّ القول بإبدال هذه الأدوات من الضمائر المتصلة بالأفعال؛ لأنَّ الأدوات والآلات عبارة عن (منذ، وقد، ولولا) (٣٦).

ويبدو أن ترجيح البحراني رواية نصب الأسماء الثلاثة (القدمية، والأزلية، والتكملة)، ورفع (منذ، وقد، ولولا) على الفاعلية أولى بالقبول؛ نظرًا لما استدلل به البحراني بأنَّ رواية النصب وردت في نسخة الشريف الرضي بخطه، ويعضدها ما روي

في بعض المصادر من أن تتمة خطبة الإمام عليه السلام: «**وَلَا تُغَيِّبُهُ مَذٌّ، وَلَا تُذْنِبُهُ قَدٌّ، وَلَا تُحْجِبُهُ لَعْلٌ، وَلَا تُؤَفِّقُهُ مَتَى، وَلَا تُشْمَلُهُ حَيْنٌ، وَلَا تُقَارَنُهُ مَعٌ**»<sup>(٣٧)</sup>، فظهر منها أن هذه الأدوات، والتي قبلها (مذ، ولولا) هي الفواعل، والذي يذكر بعدها شأنه النصب على أنه مفعول به، على معنى أن هذه الأدوات التي ذكرت إنما تُعَيَّنُ الحَدَّ لأنفسها من الممكنات، وتشير إلى نظائرها من المخلوقات، ولا يُمَكِّنُ أَنْ تُحَدَّ الباري تعالى، وتشير إليه جَلَّ وعَلَا. ولأنَّ إعراب هذه الأدوات فاعلاً أرجح من كونها بدلاً- كما ذهب إليه التستري- لمناسبة معنى أن تكون لفظة (مذ) منعت الآلات والأدوات من أن يصفها العقلاء بالقدم؛ لعلمهم بابتدائها جميعها، والقديم ما لا أوَّلَ لوجوده، على حين تقتضي (مذ) الابتداء فينافي مدلولها القدم، فيقال: مذ كان كذا والمعنى من الوقت المعنوي، فيكون إطلاق لفظة (مذ) على الآلات والأدوات مانعاً من كونها قديمة، وكذلك منعت (قد) الآلات والأدوات من أن توصف بالأزلية؛ لأنَّ (قد) تقرَّب الماضي من الحال، فيقال: قد قام، لمن كان قيامه قريباً من حال الإخبار عنه بذلك، أو التردد في الحاضر، فيقال: زيدٌ قد يُعْطِي، وقد يَمْنَعُ. وهذه المعاني تنافي الأزليَّة؛ لأنَّ الأزلي لا يصحُّ منه ذلك؛ لأنَّه قديمٌ لا بداية له، وكذلك منعت (لولا) الآلات والأدوات أن توصف بالكمال؛ لأنَّ مدلولها ينافي الكمال، فهي تدلُّ على كون الشيء معلقاً بغيره، إذ وُضِعَتْ لامتناع الشيء لوجود غيره<sup>(٣٨)</sup>.

٥. في قوله عليه السلام في فضل الدين: «**وَإِنَّكُمْ إِنْ لَجَأْتُمْ إِلَى غَيْرِهِ حَارَبَكُمْ أَهْلُ الْكُفْرِ ثُمَّ لَا جَبْرَيْلٌ وَلَا ميكائيلٌ وَلَا مهاجرونٌ وَلَا أنصارٌ ينصرونكم**»<sup>(٣٩)</sup>.

لَمَّا وقف البحراني على قوله عليه السلام: «**لَا جَبْرَيْلٌ وَلَا ميكائيلٌ وَلَا مهاجرونٌ وَلَا أنصارٌ**»، رجَّح رواية رفع هذه المعطوفات على رواية النصب، ورفع هذه الأسماء عنده على أنَّها مبتدآت أخبارها محذوفة، و(لا) مهملة، كما أهملت في أحد أوجه إعراب

(لا حول ولا قوة إلا بالله) (٤٠)، والمعنى عنده أن «عدّهم نصرّة الملائكة والمهاجرين والأنصار لهم؛ إمّا لأنّ النصرّة كانت مخصوصة بوجود الرسول والاجتماع على طاعته وقد زالت بفقده، أو لأنّها مشروطة بالاجتماع على الدّين والذبّ عنه، وإذا التجأوا إلى غيره، وحاربهم الكفّار لم يكن لهم ناصرٌ من الملائكة، لعدم اجتماعهم على الدّين ولا من المهاجرين والأنصار لفقدهم» (٤١).

والبحرانيّ برأيه هذا خالف جملةً من الشّراح الذين رجّحوا رواية النصب في هذه المعطوفات، إذ اعتدّ ابنُ أبي الحديد برواية النصب، وجوّز مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفةً مؤولةً بنكرة، مستشهداً بما ورد في كتب النحو من شواهد تعضد مثله، كقولهم: «قضيةٌ ولا أبا حسنٍ لها» (٤٢)، وقول الراجز (٤٣):

### \* لا هيثم الليلة للمطيّ \*

وتابعه في ذلك حبيبُ الله الخويّ، فأوّل مجيء اسم (لا) النافية للجنس معرفةً بما أوّله به النحويّون (٤٤)، فذكر أنّ ذلك جائز في: «العلمُ المُشتهر ببعض الخلال فيؤوّل بنكرة فينتصب ويُنزَعُ منه لامُ التعريف إن كان فيه، نحو: (لا حسن) في الحسنِ البصريّ، و(لا صعق) في الصّعق، أو في ما أُضيفَ إليه نحو: لا امرء قيس، ولا ابن زُبَيْر، ولتأويله بالمنكر وجهان: إمّا أن يقدر مُضافٌ هو (مثل) فلا يتعرّف بالإضافة؛ لتوغّله في الإبهام، وإمّا أن يُجعل العلمُ لاشتهاره بتلك الخلة كأنه اسمُ جنسٍ موضوعٌ لإفادة ذلك المعنى» (٤٥).

وأيّد التستريّ ما ذهب إليه ابن أبي الحديد والخويّ، مع اعترافه بأنّ الرواية المشهورة بالرفع كما رواها البحرانيّ، قال: «قوله **لا أنصار**، (ولا مهاجرون ولا أنصار)، بلا لام، دون أن يقول: ولا المهاجرون ولا الأنصار، دليلٌ على إرادة العموم بجبرئيل

وميكائيل، كقولهم: (ولا أبا حسن)، دون أن يقولوا: ولا أبا الحسن، ولا فَرَّقَ بين رواية الرَّفْعِ والنَّصْبِ في المعنى مع تكرار لا، مع أن الرواية المشهورة الرفع، كما في ابن ميثم الذي نسخته بخط المصنّف<sup>(٤٦)</sup>.

والباحث يركن إلى رأي البحراني في هذه المسألة، إذ إنَّ رفع الأسماء الأربعة دليلٌ على تخصيص مدلولها بالملكين المعروفين (جبرائيل، وميكائيل) والفريقين المعروفين بنصرتهما الله ورسوله (المهاجرون، والأنصار)، وفي ذلك تبيينٌ على فضيلة هذه الأسماء المذكورة، فيكون كلامه عليه السلام في مدحهم وإظهار فضيلتهم، وعونهم أهل الحق، على وفق ما مدحهم به القرآن الكريم في مواضع كثيرة منه، ويعضد وجه الرفع أن الرواية المكتوبة بخط الشريف الرضي قد رُوِيَ بالرفع، والرواية الموثوق بها أولى.

٦. في قول الإمام عليه السلام يصف المتقين: «فَهُمْ وَالْجَنَّةُ كَمَنْ قَدْ رَأَاهَا، فَهُمْ فِيهَا مُنْعَمُونَ، وَهُمْ وَالنَّارُ كَمَنْ قَدْ رَأَاهَا، فَهُمْ فِيهَا مُعَذَّبُونَ»<sup>(٤٧)</sup>.

وردت روايتان في (الجنة والنار) هما الرفع والنصب، وقد رجَّح البحراني وجه الرفع على أن اللفظين معطوفان على ضمير الجمع (هم)، ووجه دلالته على أن في الرفع «إشارة إلى أن العارف وإن كان في الدنيا بجسده فهو في مشاهدته بعين بصيرة لأحوال الجنة وسعادتها وأحوال النار وشقاوتها كالذين شاهدوا الجنة بعين حُبِّهم، وتنعموا فيها، كالذين شاهدوا النار وعذبوا فيها، وهي مرتبة عين اليقين. فحسب هذه المرتبة كانت شدة شوقهم إلى الجنة، وشدة خوفهم من النار»<sup>(٤٨)</sup>. والإنسان إذا طال فكره في شيء ارتسم ذلك الشيء في نفسه حتى كأنه حسَّه بإحدى حواسه<sup>(٤٩)</sup>.

واستحسن بعض الشراح هذا الوجه، ففيه تكون الجملة الاسمية دالة على الثبات والاستقرار على معنى: «أنَّ رجاءهم لثواب الجنة لاستقراره وثباته بدرجة



ثواب من دخل الجنة ورآها وتنعم فيها... وخوفهم من عذاب الله بمنزلة خوف من رأى جهنم وعذب فيها<sup>(٥٠)</sup>، فكأثمهم «حصل لهم من العلوم اليقينية ما يجري مجرى الضرورية»<sup>(٥١)</sup>.

وأما نصب (الجنة والنار)، فخرجه ابن أبي الحديد على أن الواو للمعية، وأن (الجنة والنار) منصوبان على المفعول معه، وأن خبر المبتدأ هو شبه الجملة: (كمن قد رآها)، واستحسن ابن أبي الحديد هذا الوجه، من دون أن يذكر أدلته لذلك<sup>(٥٢)</sup>.

والظاهر أن وجه الرفع الذي رجّحه البحراني وغيره من الشراح أولى؛ لقرب معنى العطف وظهور معناه الذي بينه البحراني والشراح، وتوافق مع المناسبة التي قيل فيها النص، ذلك أن وصف المتقين يستوجب إظهار الحدث ثابتاً مستمراً في عالم الدنيا وعالم الآخرة، فكأنه عندهم حدث واحد لا اختلاف في ماهيته.

وبمثل هذا التوجيه، خرّج البحراني نصّاً آخر، في الغرض نفسه، إذ يصف الإمام عليه السلام المتقين بوصف آخر، فيقول فيهم: «صَبَرُوا أَيَّامًا قَصِيرَةً أَعْقَبَتْهُمْ رَاحَةٌ طَوِيلَةٌ. تِجَارَةٌ مُرَبِحَةٌ يَسَّرَهَا لَهُمْ رَبُّهُمْ»<sup>(٥٣)</sup>، إذ اقتصر البحراني على رواية الرفع في (تجارة)، والتقدير: تجارتهم تجارة مربحة، فحذف المبتدأ، واستحسنها؛ لدلالة الرفع على معنى الثبات والاستقرار على العمل الصالح، وبين أن الإمام عليه السلام: «استعار لفظ التجارة لأعمالهم الصالحة وامثال أوامر الله، ووجه المشابهة كونهم متعوضين بمتاع الدنيا وبحركاتهم في العبادة متاع الآخرة، ورشح بلفظ الربح؛ لأفضلية متاع الآخرة وزيادته في النفاسة على ما تركوه»<sup>(٥٤)</sup>.

على أن الشراح ذكروا رواية نصب (تجارة)، ووجهها الراوندي على أربعة أوجه، هي: «إمّا البدل من الراحة، وإمّا النصب على المدح، وإمّا على الحال، وإمّا على تقدير

التجروا، ونصب المصدر مع حذف فعله كثير في الكلام»<sup>(٥٥)</sup>. ووجه ابن أبي الحديد نصب (تجارة) على أنها مصدر محذوف الفعل، ووافق الخوئي<sup>(٥٦)</sup>. وجوز الكيدري ما احتمله الراوندي إلا تجويزه إعراب (تجارة) بدلاً من (راحة)، فهذا الوجه «ليس بالقوي؛ لأن التجارة المربحة ليست بنفس الراحة، وإنما صبرهم المستعقب لتلك الراحة هي التجارة»<sup>(٥٧)</sup>. وزاد على ما ذكر الراوندي أن تكون تجارة منصوبة بفعل مضمّر يفسره ما بعده، أي: يسّر لهم ربهم تجارة<sup>(٥٨)</sup>.

والراجح رفع (تجارة)؛ لِمَا في الجملة الاسميّة من دلالة على اللزوم والثبات والاستقرار على العمل الصالح، فيكون عمل الإنسان في الدنيا في حكم التجارة، إذ يعمل هنا ويأخذ هناك. أمّا النصب ففي جميع وجوهه يدلّ على زوال العمل الصالح، وعدم استقرارهم عليه بلحاظ الفعل المقدّر مع نصب تجارة، سواء كان مقدّمًا أم مؤخّرًا.

٧. في قول الإمام عليه السلام في عهد له إلى بعض عماله، وقد بعثه على الصدقة: «وإنّا مُؤفّوكُ حقّك، فوفّهمُ حقّوفهم، وإلّا تفعلُ فإنّك من أكثر النّاسِ خُصومًا يومَ القيامةِ، وبؤسًا لمن خصّمه عند الله الفقراء والمساكين...»<sup>(٥٩)</sup>.

اختلف الشراح في رسم اللفظ (بؤسًا)، وتبعه اختلافهم في إعرابه، وما ترتّب عليه من اتّساع في الدلالة النحويّة، إذ ذهب الراونديّ إلى أن اللفظة منوّنة، والبؤس مصدر بمعنى الشدّة، وقد نكّر ونصب في هذا الموضع على المصدرية<sup>(٦٠)</sup>.

وتبعه في ذلك البحرانيّ، فروى اللفظة بالنصب والتنوين، وأعرّبها منصوبة على المصدرية، ورأى أنّ ذلك هو المناسب لمقتضى كلام الإمام عليه السلام؛ ذلك أنّه «في معرض التهديد والتنفير له عن ظلمهم، والاستبداد عليهم بشيء من الصدقة»<sup>(٦١)</sup>.

وأيد شارحون اللاحقون ما ذكره البحراني، مستدلّين بما خطّه الرضيّ بيده من كتابة اللفظة بالألف لا بالياء، كما في نسخة البحراني (بؤسًا)، ممّا يكشف عن ثقتهم بنسخة البحراني، وأتمّها نسخة المصنّف نفسها، فضلًا عن أن استدلال الراونديّ والبحرانيّ مطابق لما في العربية، إذ تُنصب (بؤسًا) على المصدر، كما يقال: سُحِقًا لك، ويقال: بئس الرجلُ يبأسُ بؤسًا، أي: اشتدّت حاجته، فهو بائسٌ، فكأنّ (بؤسًا) بمعنى: (فقرًا، وسوءًا)<sup>(٦٢)</sup>.

على حين ذهب ابن أبي الحديد إلى أنّ اللفظة ترسم مقصورةً (بؤسى)، وأتمّها ممنوعة من الصرف. وأنكر على الراونديّ تنوينها؛ لأنّها لفظة مؤنّثة، بوزن فُعلى، مثل: فُضلى، ونُعْمى وطُوبى، يُقال: بؤسى لفلان<sup>(٦٣)</sup>، واستدلّ بقول البحرانيّ<sup>(٦٤)</sup>:

أرى الحِلْمَ بؤسى للفتى في حياته

ولا عيش إلا ما حباك به الجهلُ

وضعّف بعضهم الاستدلال بالشعر الذي ساقه ابن أبي الحديد، بالأدلة الآتية<sup>(٦٥)</sup>:

١. إنّه يجوز في (بؤسى) الوارد في البيت أن يكون أصله (بؤسًا) بالتونين، إذ يستقيم الوزن بأيّ منهما.

٢. إن الشعر لشاعر مولّد، ممّا يضعف الاستشهاد به.

٣. إخراج اللفظة على النصب على المصدر أعظم وأوسع من إخراجها على أنّها اسم مؤنّث ممنوع من الصّرف.

٤. إن الكثير في (بؤسى) أن تُعرّف كما في معجمات اللغة، ولم يُعلم استعمالها نكرة<sup>(٦٦)</sup>.

## خلاصة البحث

وصل البحث إلى النتائج الآتية:

١. كانت عناية البحراني في شرح النهج بإيراد اختلافات الروايات اللغوية الواردة في التركيب المنتظم لنصوص كلام الإمام علي عليه السلام ظاهرة، وقد اجتهد في التوفيق بين الروايات وتخرجها على أوجه في العربية مقبولة، وترجيح بعضها على بعض.

٢. من الأدلة العلمية المعتبرة التي وردت عند البحراني في ترجيح رواية لغوية على أخرى، أن الرواية الراجحة واردة في النسخة الخطية للشريف الرضي، من ذلك ترجيحه نصب الأسماء (القدمية، الأزلية، التكملة) مفعولات ثوانٍ للأفعال، في قول الإمام عليه السلام: «لَا يُشْمَلُ بِحَدِّ، وَلَا يُحْسَبُ بَعْدَ، وَإِنَّمَا تَحُدُّ الْأَدْوَاتُ أَنْفُسَهَا، وَتُشِيرُ الْأَلَاتُ إِلَى نَظَائِرِهَا، مَنَعَتْهَا (مُنْدُ) الْقَدَمِيَّةَ، وَحَمَّتَهَا (قَد) الْأَزَلِيَّةَ، وَجَنَّبَتْهَا (لَوْلَا) التَّكْمَلَةَ»، ورفع (مند، وقد، ولولا) على الفاعلية.

٣. اعتمد الشراح المتأخرون على ما ورد في نسخة البحراني في شرح النهج، وتابعوه في ترجيح الروايات، مستدلين بأن نسخته هي نسخة المصنّف نفسها، من ذلك ما أيده به الشارحون في رواية (بؤساً) بالألف منونة، في قول الإمام عليه السلام: «وإنَّا مُؤَفِّوْكَ حَقِّكَ، فَوَفِّهِمْ حُقُوقَهُمْ، وَإِلَّا تَفْعَلْ فَإِنَّكَ مِنْ أَكْثَرِ النَّاسِ حُصُومًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَبُؤْسًا لِمَنْ حَضَمَهُ عِنْدَ اللَّهِ الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ»، مستدلين بما خطّه

الرضي بيده من كتابة اللفظة بالألف لا بالياء، كما في نسخة البحرانيّ (بؤسًا)، ممّا يكشف عن ثقتهم بنسخة البحرانيّ، وأنها نسخة المصنّف نفسها.

٤. ظهر اعتداد البحرانيّ بالدلالة النحويّة، وما يقتضيه المقام من كلام، جليًّا في اعتياده رواية لغويّة وتضعيف أخرى، من ذلك أنّه خالف جملةً من الشّراح الذين رجّحوا رواية نصب (جبرئيل، وميكائيل، ومهاجرون، وأنصار) في قول الإمام عليه السلام: «وَإِنَّكُمْ إِنْ لَجَأْتُمْ إِلَىٰ غَيْرِهِ حَارَبْتُمْ أَهْلَ الْكُفْرِ، ثُمَّ لَا جَبْرئِيلَ وَلَا ميكائِيلَ وَلَا مُهَاجِرُونَ وَلَا أَنْصَارٌ يَنْصُرُونَكُمْ»، معتدًّا برواية رفع هذه الأسماء الأربعة على أنّها مبتدآت أخبارها محذوفة، مستدلًّا بأنّ رفع هذه الأسماء الأربعة فيه تخصيص مدلولها بالملكين المعروفين (جبرائيل، وميكائيل) والفريقين المعروفين بنصرتهما الله ورسوله (المهاجرون، والأنصار)، وفي ذلك تنبيهٌ على فضيلة هذه الأسماء المذكورة، فيكون كلامه عليه السلام، في مدحهم وإظهار فضيلتهم، وعونهم أهل الحقّ، على وفق ما مدحهم به القرآن الكريم في مواضع كثيرة منه.

ونلاحظ أيضًا أنّه قد يعتدُّ بالرواية غير المشهورة عند الشّراح، تغليبيًّا لدلالاتها المناسبة للنصّ، من ذلك اعتياده رواية نصب لفظة (ادهام) على الرواية المشهورة بالرفع، في قول للإمام عليه السلام يصف خلق الكواكب: «جَعَلَ نُجُومَهَا أَعْلَامًا يَسْتَدِلُّ بِهَا الْخَيْرَانِ فِي مُخْتَلَفِ فِجَاجِ الْأَقْطَارِ. لَمْ يَمْنَعْ ضَوْءَ نُورِهَا ادْهَامًا سُجْبِ اللَّيْلِ الْمُظْلَمِ، وَلَا اسْتَطَاعَتْ جَلَابِيبُ سَوَادِ الْحُنَادِسِ أَنْ تَرُدَّ مَا شَاعَ فِي السَّمَاوَاتِ مِنْ تَلَأُو نُورِ الْقَمَرِ»<sup>(٦٧)</sup>، وإنّما اعتدَّ بالنصب هنا؛ لأنّه يلزم منه مقابلة بين الضياء والظلام.

٥. كان للباحث وقفات مع آراء العلماء، في محاولة للإدلاء برأيٍ مستقلّ، أو ترجيح رأيٍ على آخر، بحسب ما توافر له من أدلّة علميّة.

## هوامش البحث

- (١) نهج البلاغة: المقدمة ١٣.
- (٢) المصدر نفسه: (الخطبة ٥٨) ٩٧-٩٨.
- (٣) المصدر نفسه: (الخطبة ٥٨) ٩٨.
- (٤) ينظر: تمام نهج البلاغة ١/٣٩.
- (٥) ينظر: أنوار البدرين ٦٢، وتأسيس الشيعة ١/٦٩، وأعيان الشيعة ١/١٦٦، ومعجم رجال الحديث ١٩/٩٤.
- (٦) ينظر على سبيل التمثيل: ١/٢٤٧، ٢٥٣، ٤٣٠، ٢/٣٢، ١٠، ٣٧، ٧٥، و٣/١٢٤، ١٨٢، ٢٠٤، ٢١٧، ٢٥٥، ٢٧٧، ٣٤٩، و٤/١١٠، ١٥٧، ١٦٢، ١٩٦، ٢١٤، ٢٣٤، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٨٩، ٢٩٢، ٢٩٧، ٣٠٠، و٥/١٣، ٢٩، ٧٨، ١٠٠، ١٠٧، ١٣٩، ٢٣٢، ٢٥٣، ٢٩٥، ٣٠٦، ٣١٥.
- (٧) ينظر: بهج الصباغة ٢/١٤٢، و٥/١٠، ١٢/٢٠٣.
- (٨) نهج البلاغة (الخطبة ١) ٢٤.
- (٩) شرح نهج البلاغة (البحراني) ١/٢٧٧.
- (١٠) ينظر: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١/١٢٠.
- (١١) منهاج البراعة ٢/١٧٧.
- (١٢) سورة البقرة، من الآية ٦٨.
- (١٣) ديوانه ٢١.
- (١٤) ينظر: شرح القوائد السبع الطوال الجاهليّات ١٦-١٧، وشرح القوائد التسع المشهورات ٩٩.
- (١٥) ينظر: منهاج البراعة (الخوئي) ٢/١٧٧.
- (١٦) بهج الصباغة ١/٥١.
- (١٧) نهج البلاغة (الخطبة ١٧) ٤٤.
- (١٨) ينظر: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١/٢٨٧، ومنهاج البراعة (الخوئي) ١/٥١٢.

- (١٩) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحراني) ١/ ٥١٢.
- (٢٠) ينظر: منهاج البراعة (الخوئي) ٣/ ٢٥٠.
- (٢١) ينظر: المقتضب ١/ ٢٤٣، والأصول في النحو ٢/ ٣٢، وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٣، ومغني اللبيب ٢/ ٥٦٠.
- (٢٢) نهج البلاغة (الخطبة ١٨٢) ٣٢٨.
- (٢٣) شرح نهج البلاغة (البحراني) ٣/ ٣٥٩.
- (٢٤) منهاج البراعة (الراوندي) ٢/ ٢٧٨.
- (٢٥) ينظر: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٠/ ٨٦.
- (٢٦) معارج نهج البلاغة ٣٠٢.
- (٢٧) نهج البلاغة (الخطبة ١٨٦) ٣٦٦.
- (٢٨) ينظر: شرح نهج البلاغة (البحراني) ٤/ ١٨٣.
- (٢٩) المصدر نفسه ٤/ ١٨٣.
- (٣٠) المصدر نفسه ٤/ ١٨٣.
- (٣١) شرح نهج البلاغة ٤/ ١٨٣.
- (٣٢) المصدر نفسه ٤/ ١٨٣.
- (٣٣) المصدر نفسه ٤/ ١٨٣.
- (٣٤) منهاج البراعة (الخوئي) ١١/ ٦٠.
- (٣٥) ينظر: شرح نهج البلاغة (الموسوي) ٢/ ٢٨٩.
- (٣٦) ينظر: بهج الصباغة ١/ ٢٩٦ - ٢٩٧.
- (٣٧) تحف العقول عن آل الرسول ٦١.
- (٣٨) ينظر: منهاج البراعة (الخوئي) ١١/ ٦٠ - ٦١، وشرح نهج البلاغة (الموسوي) ٢/ ٢٨٩.
- (٣٩) نهج البلاغة (الخطبة ١٩٢) ٤٠٤.
- (٤٠) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٣١١، وشرح ابن عقيل ١/ ٣٩٩.
- (٤١) شرح نهج البلاغة (البحراني) ٤/ ٣٥٥.
- (٤٢) ينظر: كتاب سيبويه ٢/ ٢٩٧، والمقتضب ١/ ٢٧٦، والأصول في النحو ١/ ١٥٢.
- (٤٣) رجز غير منسوب، من شواهد: كتاب سيبويه ٢/ ٢٩٦، والمقتضب ٤/ ٣٦٢، والأصول في النحو ١/ ٣٨٢.
- (٤٤) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٣٨٣، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٦٧١.

- (٤٥) منهاج البراعة (الخوئي) ١٣/١٨٢ .  
(٤٦) بهج الصباغة ٤/٢٩٠ .  
(٤٧) نهج البلاغة (الخطبة ١٩٣) ٣٨١ .  
(٤٨) شرح نهج البلاغة (البحراني) ٣/٣٨٧ .  
(٤٩) ينظر: توضيح نهج البلاغة ٣/٢٤٦ .  
(٥٠) منهاج البراعة (الخوئي) ٢/١٣٣ .  
(٥١) حقائق الحقائق ٢/١٣٣ .  
(٥٢) ينظر: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٠/١٤٢ .  
(٥٣) نهج البلاغة: (الخطبة ١٩٣) ٣٨١ .  
(٥٤) شرح نهج البلاغة (البحراني) ٣/٣٨٨ .  
(٥٥) منهاج البراعة (الراوندي) ٢/٢٧٧ .  
(٥٦) ينظر: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٠/١٤٢، ومنهاج البراعة (الخوئي) ١٢/١١٣ .  
(٥٧) حقائق الحقائق ٢/١٣٣ .  
(٥٨) ينظر: المصدر نفسه ٢/١٣٣ .  
(٥٩) نهج البلاغة (رسالة ٢٦) ٤٨٥ .  
(٦٠) ينظر: منهاج البراعة (الراوندي) ٣/٦١ .  
(٦١) شرح نهج البلاغة (البحراني) ٤/٤١٨ .  
(٦٢) ينظر: منهاج البراعة (الخوئي) ١٩/٣٨، وبهج الصباغة ٦/٥٨٦، وتوضيح نهج البلاغة ٤/٢١ .  
(٦٣) ينظر: شرح نهج البلاغة (ابن أبي الحديد) ١٥/١٦٠ .  
(٦٤) ديوانه ١/١٦١٦ .  
(٦٥) ينظر: بهج الصباغة ٦/٥٨٦ .  
(٦٦) ينظر: الصحاح (بأس) ٣/٩٠٧، والقاموس المحيط (بأس) ٥٣٢ .  
(٦٧) نهج البلاغة (الخطبة ١٨٢) ٣٢٨ .



## مصادر البحث ومراجعته

### \* القرآن الكريم.

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان النحوي (أثير الدين محمد بن يوسف ت ٧٤٥هـ)، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ومراجعة د. رمضان عبد التواب، نشر مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨م.
٢. الأصول في النحو: ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل ت ٣١٦هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٩٩٦م.
٣. أعيان الشيعة: محسن الأمين العاملي (ت ١٣٧١هـ)، دار التعارف، بيروت، د.ت.
٤. أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والإحساء والبحرين: البلادي (علي ابن حسن ت ١٣٤٠هـ)، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٣٧٧هـ.
٥. بهج الصباغة في شرح نهج البلاغة: التستري (محمد تقي بن كاظم ت ١٤١٥هـ)، منشورات مكتبة الصدر، طهران، د.ت.
٦. تأسيس الشيعة: حسن الصدر (ت ١٣٥٤هـ) شركة النشر والطباعة العراقية المحدودة، العراق، د.ت.
٧. تحف العقول عن آل الرسول: الحرّائي (الحسن بن علي بن شعبة ت ٣٣٦هـ)، دار المرتضى، بيروت، د.ت.
٨. حدائق الحقائق في فسر دقائق أفصح الخلائق: الكيدري (أبو الحسين محمد ابن الحسين ت ق ٦هـ)، تحقيق عزيز الله العطاردي، طهران، ١٣٧٥هـ.
٩. ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ١٩٥٨م.
١٠. ديوان البحري: تحقيق حسن كامل الصيرفي، دار المعارف، مصر، ط ٣، ١٩٦٣م.
١١. سر صناعة الإعراب: ابن جنّي (عثمان بن جنّي ت ٣٩٢هـ)، دراسة تحقيق د. حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط ٢، ١٩٩٣م.
١٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط ٢٠، ١٩٨٠م.

١٣. شرح الرضيّ على الكافية: الرضيّ الأسترآباديّ (رضيّ الدين محمّد بن الحسن ت ٦٨٦هـ)، تحقيق وتعليق د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط ٢، ١٩٩٦ م.
١٤. شرح القوائد التسع المشهورات: النحاس (أبو جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل ت ٣٣٨هـ)، تحقيق أحمد خطّاب عمر، سلسلة كتب التراث (٢٣)، العراق، ١٩٧٣ م.
١٥. شرح القوائد السبع الطوال الجاهليّات: ابن الأنباريّ (أبو بكر محمّد بن القاسم ت ٣٢٨هـ)، تحقيق عبد السلام محمّد هارون، دار المعارف، مصر، ط ٦، ٢٠٠٥ م.
١٦. شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد المعتزليّ (عزّ الدين عبد الحميد بن محمّد ت ٦٥٦هـ) تحقيق محمّد أبو الفضل إبراهيم، مؤسّسة إسماعيليان، طبعة قم، د.ت.
١٧. شرح نهج البلاغة: البحرانيّ (كمال الدين ميثم بن عليّ بن ميثم ت ٦٧٩هـ)، مطبعة أنوار الهدى، طبعة قم، ط ١، ١٤٢٧هـ.
١٨. شرح نهج البلاغة: عبّاس الموسويّ، دار الرسول الأكرم، لبنان، ١٤١٨هـ.
١٩. الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربيّة): الجوهريّ (أبو نصر إسماعيل بن حمّاد ت ٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي، مصر، ١٩٦٧ م.
٢٠. القاموس المحيط: الفيروزآباديّ (مجد الدين محمّد بن يعقوب ت ٨١٧هـ)، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة، إشراف محمّد نعيم العرقسوسيّ، نشر مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط ٨، ٢٠٠٥ م.
٢١. معارج نهج البلاغة: البيهقيّ (عليّ بن أبي القاسم زيد بن محمّد، فريد خراسان ت ٥٦٦هـ)، تحقيق محمّد تقي دانش، مكتبة آية الله المرعشيّ، طبعة قم، ١٤٠٩هـ.
٢٢. معجم رجال الحديث: السيّد أبو القاسم الخوئيّ (ت ١٤١٣هـ)، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ط ١، د.ت.
٢٣. مغني اللبيب عن كتب الأعراب: ابن هشام الأنصاريّ (أبو محمّد عبد الله ابن يوسف ت ٧٦١هـ)، تحقيق د. عبد اللطيف محمّد الخطيب، الكويت، د.ت.
٢٤. المقتضب: المبرّد (أبو العبّاس محمّد بن يزيد ت ٢٨٥هـ)، تحقيق محمّد عبد الخالق عزيمة، القاهرة، ط ٣، ١٩٩٤ م.
٢٥. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: الخوئيّ (حبيب الله بن السيّد محمّد الموسويّ ت ١٣٢٤هـ)، تصحيح إبراهيم الميانجي، منشورات المكتبة الإسلاميّة، طهران، ط ٤، د.ت.
٢٦. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة: الراونديّ (قطب الدين سعيد بن هبة الله ت ٥٧٣هـ)، تحقيق عبد اللطيف الكوهكمريّ، مكتبة المرعشيّ، قم، ١٤٠٦هـ.
٢٧. نهج البلاغة: تحقيق د. صبحي الصالح، مطبعة وفا، إيران، قم، ١٤٢٩هـ.